



www.socialistworld.net

فلا عجب أن الاسابيع الماضية شهدت تحركات نقابية في لبنان ولا شك أن الأشهر القادمة ستشهد تحركات إضافية ومن المحتمل أن تكون موسعة ومصعدة نتيجة الوضع المأساوي الذي ازدادت نتيجته تأثراً بالأزمة العالمية.

وتكراراً ما تعلن رابطة الأساتذة أنها متجهة نحو اتخاذ مواقف تصعيديه قد تصل إلى الإضراب العام المفتوح بالتزامن مع خطوات تصعيديه أخرى. ان أهمية عمل رابطة الأساتذة ليست في نضال الأساتذة فحسب بل في التنسيق مع كافة موظفي القطاع العام في تحركاتها للتضامن وعدم عزل النضال في فترة تهجمات على ظروف ومعيشة العمال في القطاع العام وبأجملهم. ولكن في حين أن الحكومة تشاهد التحركات وتأمل أنها تحقق تنفيذاً للاحتقان فهي تخشى التحركات المطلوبة الواسعة والموحدة والتي تشكل بديل عمالي لنظامها الفاسد.

لذا أي تصعيد للتحركات المطلوبة هو تطور ولو كان غير منتظماً فقد يتصاعد وبهبط وهو دليل على أن سياسات الأحزاب بأجملها لا تخدم مصلحة العمال والفقراء وأن قيادة هذه الأحزاب تحاول أن تتهرب من الضغط الذي تشعر به ويمارس عليها من قبل التحرك النقابي.

إن تحركات كهذه يجب أن تتكثف وتنظم بالتنسيق بين النقابات وبالمشاركة من قبل جماهيرها والعمال الممثلين بها لأقصى تعبئة ممكنة كخطوات أولى لبناء حركة عمالية موحدة ضد السياسة النيوليبرالية التي تقسم الطبقة العاملة لتفقيرها وتلجأ للحروب والفتن الداخلية من أجل مصالحها وبدافع الربح الخاص. وعندما يهدد اقتصادها بأزمة أو خطر الإنهيار تحاول أن تجبر الطبقة العاملة على دفع الثمن كما يحصل في الولايات المتحدة وأوروبا اليوم.

اللجنة لأمية العمال تدعم التحركات النقابية من أجل بناء حركة عمالية جماهيرية حول برنامج عمالي بديل يتحدى الرأسمالية ويكون تنظيم سياسي اشتراكي يسعى لتلبية الحاجات العامة بدلاً من المصالح الخاصة. ولتطوير الخدمات العامة والقطاع العام مما يتيح فرص عمل جديدة. ونحن نناضل لتوحيد النضال النقابي وتشكيل أقوى قوة ضغط ولرفع شعارات ضد استمرارية غلاء الأسعار ولتمويل حكومي من أجل تطوير المؤسسات الاجتماعية والحكومية مثل مؤسسة كهرباء لبنان ومؤسسات التعليم الرسمي والطبابة العمومية. فإن تطوير القطاع العام بقيادة لجان مثله للشعب والمراقبة منه يؤمن لنا فوائد الصناعة والزراعة والخدمات بدلاً من أن تذهب كأرباح لحساب الجيب الخاص.

- لرفض التخصص والعزل على تطوير القطاع العام
- لتكثيف التحركات بوجه النيوليبرالية
- لتصعيد التحركات العمالية ولتوحيد المطالب الطبقي
- لتمويل المؤسسات العمومية ولتأمين الشركات الكبرى
- لبناء بديل عمالي سياسي موحد ضد الفقر والحروب
- للنضال من أجل الاشتراكية وأمية العمال.

اللجنة لأمية العمال هي منظمة ناشطة في أكثر من 40 بلد. تناضل لإنهاء نظام الشركات الكبرى والرأسمالية الدولية ومجتمع اشتراكي ديمقراطي عالمي. [cwi.lebanon@gmail.com](mailto:cwi.lebanon@gmail.com)

يأتي عيد العمال 2010 في فترة تقاسم الأحزاب السلطة اللبنانية مع برامج متشابهة بتمثيلها لأرباب العمل بدلاً من العمال. وتعود قصة عيد العمال إلى عام 1886 حيث أعلن حوالي 350 ألف عامل أمريكي في أول أيام الإضراب العام تحت شعار «ثمان ساعات عمل وثمان ساعات نوم وثمان ساعات راحة». ويحتفل عمال العلم وكادحوه باليد والفكر بعيدهم كونه عيد للتضامن والنضال في سبيل الحريات النقابية والسياسية. ومن أجل السلام والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والاشتراكية. وفي سبيل عالم أفضل خال من الاستغلال والتمييز والاضطهاد.

ولكن عمال العالم عامة وعمال لبنان خاصة يستقبلون الأول من أيام هذا العام بالمرارة والإحباط والغضب في ضوء الظروف المعيشية القاسية التي تجبرهم على العمل ساعات طويلة و يواجهون عمليات استغلال بشعة كتلك التي نشهدها في المشاريع الصناعية والزراعية والخدماتية في القطاعين الخاص والعام.

فاليوم 75% من القوى العاملة المحلية لا تشملهم أنظمة التقاعد والحماية الاجتماعية. و40% من الأجراء غير نظاميين ولا تطبق عليهم قوانين العمل والأجور والضمان. 45% من الناشطين اقتصادياً لا توجد لهم وظائف في لبنان و35% من اللبنانيين العاملين اضطروا إلى الهجرة بحثاً عن فرص عمل.

و60 مليار دولار هو حجم دين الدولة الفعلي وهو الأعلى على المستوى العالمي قياساً إلى الناتج المحلي. 90% من الضرائب والرسوم تستخدم في تمويل الفوائد التي يستفيد منها الأثرياء. التقنين ما زال 8 ساعات في اليوم بعد 16 سنة من إطلاق مشروع إعادة تأهيل الكهرباء وإنفاق مليارات الدولارات على التجهيز والدعم.

70% من اللبنانيين لا يستفيدون من خدمات الاتصالات بسبب كلفتها التي هي الأعلى عالمياً على الرغم من خفضها أخيراً و50% من سعر صفيحة البنزين هي رسوم وضرائب تجبها الحكومة بينما لا توظف أي قرش في إنشاء نظام مقبول للنقل.

في مواجهة البطالة والفقر والتهميش يتطلع العمال نحو «الحكومة اللبنانية» ويشعرون باليأس عسى أنها لا تبحث عن حلول تخفف من معاناتهم بل تساهم في تعزيز الظروف الصعبة من أزمات اقتصادية وفتن أهلية وبطالة وفقر. كابوس الظلم الذي لم يعد يحتمل وشروط العمل التي هي أقرب إلى السخرة كما هو الحال في النظم الرأسمالية هي نتيجة استغلال العمال من قبل أرباب العمل من أجل ربح فائض القيمة في ما ينتجه العمال! إنها حالة أشعلتها نيران الغلاء اليوم وألهبها حر الأزمات وانخفاض العملات مع ارتفاع حرارة المحرقات والسلع الأساسية. وأصبح العمال والموظفون لاهثون نحو لقمة العيش وينظرون إلى زعمائهم بتشاؤم.